المحاضرة السابعة: تطور المجتمعات وتنامي المخاطر الاجتماعية

1- مرحلة ما قبل العولمة:

إن عالم الاجتماع أيرليش بيك في معرض حديثه عن الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي التي طالما دعا إليها منذ التحولات الكبرى التي لحقت بالنظام الدولي، حين انهيار الاتحاد السوفياتي، وسقط معه النظام ثنائي القطبية الذي كان يتصارع في سباقه مع الولايات المتحدة الأمريكية، ايدولوجيا وسياسيا واقتصاديا، ومنذ ذلك الوقت برز العالم الأحادي القطبية الذي انفردت فيه الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام الدولي، وسقطت الحرب الباردة، وسقطت معها النماذج المعرفية المتعددة في العلاقات الدولية وعلوم السياسة والاقتصاد والاجتماع التي كانت سائدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعلى هذا المنحى نسرد مراحل التطور الاقتصادي الاجتماعي للمجتمعات:

أ- المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1973:

حيث شهدت تلك المرحلة بداية تكون النظام الاقتصادي العالمي بأقطابه ومكوناته وآلياته.

- فمن ناحية القطبية: انقسم الاقتصاد العالمي إلى قطبية ثنائية من ناحية الأنظمة الاقتصادية حيث أصبح هناك النظام الرأسمالي بأتباعه والنظام الاشتراكي بأتباعه، والعالم المتقدم والعالم النامي وعالم الأغنياء والفقراء مع اتساع الهوة الاقتصادية بين الاثنين عبر الزمن.

- ومن ناحية المكونات : فقد ظهر الاتجاه واضحاً إلى قيام نظام اقتصادي عالمي جديد يتكون من ثلاثة مكونات: الأول هو النظام النقدي الدولي ممثلاً بصندوق النقد الدولي والذي أنشئ عام 1944 وبدأ مزاولة نشاطه عام 1947، والثاني هو النظام المالي الدولي ممثلاً بالبنك الدولي والذي أنشئ في عام 1944، وبدأ أعماله منتصف عام 1946، أما الثالث فهو النظام التجاري الدولي الذي لم يكتمل في تلك المرحلة واقتصر فقط على إنشاء سكرتارية الغات عام

1947، ولم يكتمل هذا النظام إلا في منتصف التسعينات بانتهاء جولة أورغواي وإتمام توقيع مراكش عام 1944 وإنشاء منظمة التجارة العالمية في بداية عام 1995.

- وقد لوحظ على ترتيب الأوضاع الاقتصادية التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية أن الدول الرأسمالية المتقدمة تسيطر على الدول النامية وتعمل على استغلال ثرواتها، وتجلت العلاقات بينهما في حصول الأولى على المواد الأولية التي تنتجها الثانية، بأسعار أو أثمان غير عادلة وبالتالي فإن معدل التبادل الدولي في صالح الأولى دائماً، وكانت سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع لكثير من المواد الأولية في ذلك الوقت يجعل تلك الدول تستحوذ على الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادي الذي يتولد من الدول النامية.

وقد تكونت على كل تلك الترتيبات الاقتصادية عدد من النتائج من أهمها: تفاقم أزمة التنمية في دول العالم الثالث، وتزايد حدة التفاوت بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية.

ب- المرحلة الثانية الممتدة من 1974 إلى 1990:

لعل نتائج المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1973 قد أبرزت الحاجة الشديدة إلى نظام اقتصادية دولي جديد وخاصة تلك النتائج المتعلقة بمدى الظلم الواقع على الدول النامية والتفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الدول الرأسمالية والدول النامية وأدركت عناصر مستنيرة في الغرب أن الرخاء لا يمكن أن يستمر وأن السلام الدولي لا يمكن أن يستتب إذا لم تؤخذ تطلعات شعوب العالم الثالث في الاعتبار.

وهكذا تتبلور شيئاً فشيئاً الإحساس بأن تعديل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة تعديلاً جوهرياً يقتضي تعديلات جذرية في إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية بل والاجتماعية داخل الدول المعنية، وأدى هذا إلى إحساس الدول النامية بضرورة إجراء إعادة نظرة شاملة في النظام الاقتصادي الدولي، وبالفعل تصدرت الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي

دولي جديد مقررات مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر العاصمة في عام 1973 وقد أسفرت المناقشات عن إقرار وثيقين مهمتين هما:

- إعلام بشأن نظام اقتصادي دولي جديد بالقرار رقم 3201.

- برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد بالقرار رقم 3202.

ثم جاء إعلان ليما وخطة العمل للتنمية الصناعية الذي انعقد في ليما في عام 1975، وقد أوصى الإعلان بضرورة رفع نصيب الدول النامية في الإنتاج الصناعي عام 2000 إلى 25% من الإنتاج الصناعي العالمي بدلاً من 7% عام 1974.

ولعل من الملاحظ أنه إذا كانت تلك المرحلة قد شهدت بداية قوية نحو تكوين اقتصاد دولي جديد يكون أكثر عدالة ويحقق السلام الدولي، فإن نهاية هذه المرحلة أبرزت نتائج معينة ومتغيرات جديدة وقوى دافعة أخرى يبدو أنها تعلن من جديد عن تشكل نظام اقتصادي عالمي جيد قد يختلف عما نُودي به في بداية هذه المرحلة، حيث أسفرت نتائج المرحلة 1974-1990 عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982 وتزايد قوة تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية من خلال مبدأ المشروطية الدولي المتبادلة بين المنظمتين، بمعنى أن الحصول على تمويل من أحدهما يرتبط بموافقة المنظمة الأخرى، وتعد هذه التطورات والتغيرات قوى دافعة نحو دخول الاقتصاد العالمي مرحلة جديد يتم فيها البحث وبعمق عن نظام اقتصادي عالمي جديد بآليات جديدة.

ج- المرحلة الثالثة الممتدة من 1991 إلى القرن الواحد والعشرين:

وهي تبدأ منذ إعلان الرئيس بوش في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في آذار 1991، أن حرب الخليج كانت المحك الأول لقيام نظام عالمي جديد، ولعل الجديد في هذه المرحلة أنه في بداية المرحلة 1974- 1990 كانت الدعوة إلى تعميق البحث عن قيام نظام اقتصادي عالمي جديد، ولعل الجديد في هذه المرحلة أنه في هذه المرحلة أصبحت الولايات المتحدة هي التي

تسعى لإرساء نظام اقتصادي عالمي جديد بعد أن كانت الدول النامية هي التي تطالب بذلك ويمكن تحديد معالم وآليات هذا النظام الذي ما زال في طور التشكل في الأمور التالية:

1- أن هناك إعادة هيكلة للنظام الاقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي بهدف تعظيم العوائد وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية، فقد بدأ يظهر هيكل النظام العالمي من منظور تكنولوجي، تأتي في مقدمته مجموعة من الدول الصناعية المركزية.

2- انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وما له من دلالة اقتصادية في وجود قطبية اقتصادية واحدة.

3- الاتجاه إلى غلبة أيدلوجية اقتصادية وسياسية جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة بانتصار المعسكر الرأسمالي وبالتالي انتصار اقتصاد السوق وآليات السوق والليبرالية السياسية .

4- التحول نحو الخصخصة والتخلي تدريجياً عن اقتصاد الأوامر والتخطيط المركزي والقطاع العام إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص والتخطيط التأثيري.

5- الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات.

6- إنشاء منظمة التجارة العالمية في بداية عام 1995 وبذلك يكتمل الضلع الثالث المكون لمثلث النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليقوم على إدارة النظام الاقتصاد العالمي ثلاث منظمات عالمية: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

د- المرحلة الرابعة الممتدة من فشل مؤتمر سياتل وحتى أحداث الحادي عشر من أيلول وما بعدها :

ظهرت في تلك المرحلة مجموعة جديدة من القوى والاتجاهات الدافعة التي تشكل هي وغيرها عملية الانتقال للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في مرحلته المستقبلية، ويلاحظ أن

الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد تأتي هذه المرة من كل من الدول النامية والدول المتقدمة عدا الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ظهرت هذه الدعوة من خلال مجموعة من التغيرات الجذرية التي تعتبر بحد ذاتها قوى دافعة بدأت تعلن عن بداية قيام نظام اقتصادي عالمي جديد.

وفي هذه المراحل السابقة الذكر للتطور الاقتصادي الاجتماعي كانت المخاطر تحلل وتفسر من منظور المنهجية الكوزموبوليتانية الوطنية (القومية)، أي كل المخاطر تنبع من كل مجتمع ولها خصوصياتها عن المجتمعات الأخرى، وتجابه بالوسائل والإجراءات والتدابير الوقائية المحلية الوطنية.

2- أثناء العولمة:

ولعل أهم التحولات الجديدة التي فرضت نفسها على النظام الدولي والعلاقات الدولية، كما فرضت تحولات جوهرية داخل البلد الواحد، في مجال الاتصالات والمعلوماتية، مع بروز ظاهرة "العولمة" وظهور مجتمع "مجتمع المعرفة" وتداعيات ذلك كله، التي تمثلت في تجديد الأطر النظرية التي سادت قبل الحرب الباردة وبعدها، وبروز النظام الأحادي القطبية الذي بدأت أركانه تهتز بعد الأزمة الاقتصادية والمالية التي نشبت في مركز الرأسمالية العالمية، أي الولايات المتحدة والتي لا تزال تداعياتها تتفاعل داخل البلدان الصناعية المتقدمة، وظهور البلدان الصاعدة، فضلا عما أصاب البلدان النامية والفقيرة من منعكسات سلبية.

ومن خلال أراء كارل بولانيي Karl Polanyi عالم مجري 1886-1964 مختص في التاريخ والانثروبولوجيا الاقتصادية التي نشرها في كتاب رائد بعنوان "التحول الكبير" قرر بوضوح أن السوق ذاتية التنظيم لا ينبغي لها أبدا أن تهيمن لا على الدولة ولا على المجتمع، وقد أصبح هذا الكتاب الذي صدر عام 1942 مرجعا لكل من يريد فهم آليات الرأسمالية التي قادت إلى العولمة وإلى ما أدت إليه قوى السوق الحرة.

و أصبحت المخاطر تدرك من منظور المنهجية الكوزموبوليتانية العالمية، تتحدى الزمان والمكان وآثارها على الإنسانية عامة مهما كان تطور نظامها الاقتصادي والاجتماعي وتتمثل المجابهة والتدابير والإجراءات الوقائية مهمة ومسؤولية عالمية.

3- ملامح التحولات العالمية السوسيو- اقتصادية والثقافية:

3-1- التحول الأول: الانتقال من النموذج المعرفي للمجتمع الصناعي إلى النموذج المعرفي للمجتمع الصناعي، ثم إلى النموذج المعرفي لمجتمع المعلومات العالمي، وقد أنشأ مجتمع المعلومات العالمي مجالا عاما جديدا غير مسبوق في تاريخ الإنسانية هو الفضاء الافتراضي الذي تتدفق فيه المعلومات من خلال شبكة الانترنت، وتتم فيه التفاعلات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين أطراف عالمية شتى.

3-2- التحول الثاني: هو الانتقال من الحداثة إلى العولمة، التي لها تجليات متعددة:

- العولمة السياسية: وشعاراتها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان واحترام التعددية

- العولمة الاقتصادية: التي تسعى إلى خلق سوق عالمية واحدة، تعبر عنها وتدعو لها منظمة التجارة العالمية، وجوهر العولمة الاقتصادية هي برنامج (وفاق واشنطن) الذي يضم كل من حكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويهدف إلى تحويل الاقتصادات الاشتراكية والموجهة والتداخلية إلى اقتصاد السوق.

- العولمة الثقافية: وتعني بروز ثقافة كونية، أساسها إحداث تغيير في معتقدات الناس وعاداتهم وقيمهم، وتعميم ثقافة السوق والاستهلاك والعولمة المتأمركة، والتي ستتصادم حتما مع خصوصيات الثقافات الوطنية والمحلية.

3-3- التحول الثالث: وهذا التغير، يأتي كمحصلة للتحولات العالمية في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمعرفة والتكنولوجيا، أي بروز ظاهرة مجتمع المخاطر، وكان عالم الاجتماع الألماني "إيرليش بيك" قد تحدث عن التلوث بأنواعه كافة، والذي جعل المجتمع الإنساني ينتقل من الأمن النسبي إلى الخطر، بسبب انتشار التلوث وظهور أمراض جديدة تساعد العولمة على نشرها.

إلا أن عالم الاجتماع البريطاني "أنتوني جيدنز" صاحب كتاب "الطريق الثالث" أضاف إلى مفهوم "مجتمع الخطر" معاني أخرى هامة هي أنه المجتمع الذي تتزايد فيه الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء، فهذا المجتمع يعد من مجتمعات الخطر.

3-4- التحول الرابع: هو سقوط النموذج القديم للأمن القومي وبروز نموذج جديد هو الأمن القومي المعلوماتي.

3-5- التحول الخامس: هو بروز قيم حضارية جديدة في أنحاء العالم، أبرزها "المسح العالمي للقيم" الذي أشرف عليه عالم الاجتماع الأمريكي "إنجلهارت" مما يكشف عن بروز وعي كوني جديد، من علامات هذا التغير ظواهر القرصنة الالكترونية وتخريب قواعد البيانات واستخدام الجماعات الإرهابية لشبكة الانترنت في التواصل.

4- تنامي المخاطر:

يكون عالم الاجتماع الإنجليزي "أنتوني جيدنز" هو من أبرز بقوة العلاقة بين العولمة والمخاطر، يقول جيدنز في كتابه "علم الاجتماع": "تؤدي العولمة إلى نتائج بعيدة المدى وتترك آثارها على جوانب الحياة الاجتماعية جميعها تقريباً، غير أنها باعتبارها عملية مفتوحة متناقضة العناصر، تسفر عن مخرجات يصعب التكهن بها أو السيطرة عليها فكثير من التغييرات الناجمة عن العولمة تطرح علينا أشكالاً جديدة من الخطر، تختلف اختلافا بيناً عما ألفناه في العصور السابقة".

وهكذا استطاع "جيدنز" بهذه العبارات المركزة أن يصوغ مشكلة البحث في موضوع المخاطر، وأن يحدد علاقتها الوثيقة بالعولمة.

مجتمع المخاطر نظرية اجتماعية تصف إنتاج وإدارة المخاطر في المجتمع الحديث، وإذا كان البشر قد تعرضوا للمخاطر طوال تاريخهم المكتوب، إلا أن المجتمع الحديث معرض لنمط خاص من الخطر، هو نتيجة لعملية التحديث ذاتها التي غيرت من التنظيم الاجتماعي، وقد ترتب على نشوء المجتمع الصناعي بما يتضمنه ذلك من استخدام واسع للآلات في المصانع والمزارع في البدايات الأولى له وتطوير الاعتماد على التكنولوجيا التي غزت في الواقع كل

ميادين الحياة، إلى ظهور أنواع شتى من المخاطر لم تكن معروفة من قبل.
ويمكن القول إن توفير الضمانات الكاملة للناس مسألة تكاد أن تكون مستحيلة، ولكن ينبغي عدم المبالغة في إبراز المخاطر، لأن المجتمع الصناعي قد وفر للناس إلى درجة كبيرة أماناً اجتماعيّاً عاليّاً، بل إن الخطر في حد ذاته -كما يرى عالم الاجتماع "جيدنز" يمثل مبدأ لتنشيط الطاقات الإنسانية، وخصوصاً فيما يتعلق باستكشاف عوالم وأسواق جديدة، ولكن ينبغي أن نتحدث في هذا المجال عن المخاطر المحسوبة في أي نشاط إنساني، وسبل الوقاية المتوفرة.
ولعل مما يضيء الجوانب المعتمة في موضوع علاقة المخاطر بتطورات المجتمع الصناعي، تعقب التاريخ السياسي والمؤسسي له باعتباره مجموعة قواعد نشأت من خلال صراعات متعددة للتعامل مع مخاطر هذا المجتمع، وضروب عدم الأمان التي صاحبت تطوراته المتعددة.
ولابد من الإشارة إلى تطور نظام التأمين الذي واكب صعود الرأسمالية الصناعية، لأنه كان نظاماً فعالاً يقي الأفراد من عواقب المخاطر أيّاً كان نوعها.
وقد ترتب على اتساع مجالات المجتمع الصناعي واقتحامه لمجالات مستحدثة مثل غزو الفضاء وغيرها، أن نشأت الحاجة إلى تنمية طرق حساب المخاطر الذي اجتمعت العلوم الطبيعية والهندسية والاجتماعية لاستحداث مناهج منضبطة لحسابها، لأن هناك قرارات سياسية واقتصادية وتكنولوجية ومالية بالغة الأهمية سيتوقف إصدارها على دقة حسابات المخاطر. وهناك ثلاثة أنواع من المخاطر، هي المخاطر المصنعة، والمخاطر البيئية والمخاطر الصحية.

4-1- المخاطر البيئية:

المخاطر البيئية فيعود جزء كبير منها إلى التدخل الإنساني في مجال البيئة الطبيعية، واندفاع الرأسمالية المتوحشة بمشاريعها العملاقة في الصناعة والزراعة لاستنزاف الموارد الطبيعية مما أحدث خللًا في التوازن في النظام البيئي، لأنه أثر تأثيراً سلبيّاً على التكامل الوظيفي بين مفرداته المتعددة والمتنوعة، مما أدى إلى التلوث البيئي، الجفاف، التصحر والتنوع البيولوجي نتيجة لأنانية الإنسان والاستخدام المفرط اللاعقلاني للموارد الطبيعية في الصناعة

وما ينجر عنها الانبعاثات الغازية، ثاني أكسيد الكربون، الاحتباس الحراري، النفايات الصلبة وإشكالية النفايات المنزلية، والمحاولات العلمية في وجود الحل الوقائي على المستوى التكنولوجي لتصفية الهواء (المصفاة)، وعلى المستوى الاجتماعي إيجاد التصرف الإيكولوجي لأفراد المجتمع.

4-2- المخاطر الصحية:

وأبرزها ولاشك ظهور أمراض جديدة تأخذ شكل الأوبئة مثل فيروس كورونا (COVID19) ومن مخلفاتها السلبية الوفيات البشرية والركود الاقتصادي والاجتناب الاجتماعي، الإيدز بالنسبة للبشر من ناحية، وجنون البقر من ناحية أخرى، وترد بعض التفسيرات انتشار هذه الأمراض في حالة جنون البقر مثلاً إلى تزايد استخدام المواد الكيماوية المبيدة للحشرات وللأعشاب الضارة في الإنتاج الزراعي التجاري، وفي مجال تربية الحيوانات التي أصبحت بدورها تحقن بالهرمونات والمضادات الحيوية، وقد تصاعدت في السنوات الأخيرة حدة الحملات ضد المحاصيل الزراعية المصنعة جينيّاً.

4-3- المخاطر المصنعة:

ومن أهمها:

4-3-1- المخاطر الاقتصادية:

ومن أهمها:

- الفقر وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وسيادة روح عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة، وسلوك الطبقة الجديدة الاستفزازي، وعادات الاستهلاك التفاخري.

- تزايد البطالة وانتشارها خاصة بين الشباب والنساء.

- اتساع دائرة الفساد والإفساد في المجتمع.

ـ عدم قدرة المجتمعات التحول وتطبيق متطلبات نظام السوق ومواكبة الشروط القانونية والتنظيمية لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

4-3-2- المخاطر الصناعية:

إضافة عن مخاطر الحوادث المهنية والأمراض المهنية والتعب المهني، يعتبر الانتحار في وسط العمل من المواضيع الذي نال اهتمام علماء الاجتماع والخبراء في مجال السلامة المهنية و أصحاب القرار السياسي، حيث أصبحت كل المؤسسات معنية بآلام الانتحار في العمل، وهذا لعدة عوامل وأهمها:

ـ ظهور أنماط جديدة لتنظيم العمل ومناهج جديدة لإدارة العمل المبنية على ثقافة المردودية أي التسيير المالي البحث عوض التسيير المالي الاجتماعي، حيث أصبحت المكاسب الاجتماعية السابقة في تساءل.

ـ زيادة الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

ـ العمل في الاستعجال بعدد قليل من العمال ، أي زيادة في العبء المهني.

ـ متطلبات متناقضة بين مخرجات المؤسسة والسوق والمجتمع المتنوع والمتعدد.

ـ وضع العمال في منافسة حول الأجور، العلاوات، والترقية.

ـ التحرش الأخلاقي.

ـ فردانية المسارات.

توافر كل هذه العوامل في أي مؤسسة يمكن أن تؤدي إلى قلق مهني، ومن خلاله ينجم عنه الانتحار في وسط العمل.

4-3-3- المخاطر الاجتماعية والسياسية:

ومن مخاطر الناحية السياسية كثرة الاحتجاجات الاجتماعية والعنف السياسي والإضرابات الناجمة عن عدم قدرة المجتمعات على إيجاد وتطبيق نموذج سياسي شرعي وحقيقي تمثيلي للمجتمع، ومن خلاله يحفظ حرية التعبير والرأي والمعتنق للأفراد والجماعات.

وأهمها الإرهاب والتطرف الديني والسياسي الإديولوجي، ويعتبر من المواضيع المطروحة على الساحة العالمية، حيث أصبح يشكل مصدرا من أهم مصادر التهديد للأمن القومي الوطني وقد اتسعت دائرته في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث شهد العالم العديد من الأعمال الإرهابية المخططة والمنظمة والتي تسعى إلى تحقيق أغراض سياسية ودينية وخاصة مع استخدام التطور التكنولوجي لوسائل المواصلات والاتصالات وعالم المعلوماتية ومن أهم ملامحه:

- الاختطاف.
- الكمائن.
- احتجاز الرهائن.
- التخريب.
- العنف الطائفي.
- الاغتيال.
- الحرب النفسية.

4-3-4- مخاطر الوسائط التكنولوجية الحديثة:

ظهور المجتمع المعلوماتي و الرقمي أي عصر المعلومات واقتصاد المعرفة، التقنات التكنولوجيا عالية الدقة وعصر الهاتف النقال، إنه مجتمع آلي التواصل عبر منظومات آلية مبتكرة تتطلب من الفرد والمجتمع إلى اكتساب مهارات يمكنهم من التكيف طبقا لآلياته وطريقة استخدامها تفكيرا ومنهج حياة، مما يجعل المجتمع المعاصر يعتمد في تطوره بصورة أساسية على توظيف المورد المعلوماتي، من خلال شبكة الاتصال عبر الحواسيب والإنترنت والأقمار الصناعية، ذلك جعل المعلومات والاتصالات عصب الحياة في هذه المسافات وأزال حواجز الزمان والمكان ونقل الخبرات الاجتماعية بسرعة في كل الاتجاهات ولكن التحولات التي أحدثها هذا التقدم جعل هناك خسائر ومخاطر، إذ يكون الإعلام والمعلومات أداة فعالة في إدارة الصراعات والأزمات الدولية ليس بإيجاد معالجة المشكلات فحسب بل في خلقها، وما التحولات العنيفة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية التي نشهدها اليوم إلا صور من استخدام الغير البريء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغية تحقيق مصالح الدول التي تملك خفايا هذه التكنولوجيا على حساب الشعوب المستهلكة لها مما أدى إلى بروز الخلايا الاجتماعية البديلة للتواصل الاجتماعي الافتراضي على مستوى المدينة والحي وحتى الأسرة والتي لا تتلائم مع النسيج الاجتماعي والثقافي المحلي، حيث يترسخ الانفصام الثقافي والاجتماعي وتسخر للمجتمع فرص ذهبية لاستثمار تكنولوجيا الاتصال في الاتجاه الصحيح إن أمكن ذلك.

وأصبحت الآلة الالكترونية تنافس وتهدد العامل أو الموظف في المؤسسات الإنتاجية والخدماتية في الحفاظ على منصب عمله.

وخلاصة القول أن بروز مجتمع المخاطرة العالمي هو العولمة بتأثيراتها على مجمل العالم لأن الأخطار تنتشر بصرف النظر عن الاعتبارات الزمانية والمكانية، كما رأينا في انتشار المخاطر الصحية والبيئية والمصنعة، بعبارة أخرى فقد أصبحت المخاطر بفعل العولمة

عابرة للحدود والقوميات والثقافات.

ملاحظة: عن طريق البحوث الموزعة للطلبة في الحصص التطبيقية سيتم التوسع والتعمق والنقاش في مواضيع عوامل المخاطر السالفة الذكر.

الأستاذ: منجل جمال